العدد (1434) السنة السادسة -السبت(14) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نـظـرة في سـيـاسـة الـعـراق المـاليـة والـنـقـديـة

مكي محمد ردام

احد اهم الانتقادات التي توجه الى السياسة الاقتصادية التي يتبناها الفريق الاقتصادي المسؤول، بالتنسيق والتوجيه من خبراء النقد والمال في كل من صندوق النقد الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية،هي عدم اتساق وتوازن كل من السياسة النقدية والمالية، وينظرالى عدم الاتساق هذا من:

١.عدم تبني وحسم نظام للتوزيع العام: توزيع الاعباء والموارد بالرغم من مرور اكثر من ٥ سنوات على هذا الموضوع بالتوجه الى ربط التوزيع العيني او النقدي بتقوية اسس الاقتصاد الكلي والاكتفاء فقط بالانشغال في تعداد ايجابيات وسلبيات كل من النظامين، على الرغم من وضوح الاثار السلبية لنظام التوزيع النقدي الذي لجأت اليه الحكومات والانظمة السابقة منذ عام ١٩٥٩ عند كل زيادة في ايرادات النفط الخام وارتفاع تكاليف معيشة الاغلبية المحرومة من ذوي الدخل المحدود، لأجل الحصول على مكاسب سياسية معينة، واستمر اتباع هذا الاسلوب حتى وقتنا الحاضر، لسهولة اتخاذ مثل هذا القرار على الصعيد والاعتبار السياسي، وتهدئة وتسكين للمواجهات المحتملة باستمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية بدلاً من بناء علاقات اقتصادية علمية قائمة على التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية.

٢.فشل تحقيق الاستقرار السعري: وهو الهدف المباشر للسياسة النقدية والمالية والهدف العام للسياسة الاقتصادية وما يمثله السعر من دور رئيسي في النمو الاقتصادي، (من مستهلكين ومنتجين ومستثمرين وعاملين وكذلك المؤسسات المالية والمصرفية) وهنا اعطى المخطط الاقتصادي وزناً للسياسة النقدية وأدواتها سعر الصرف والفائدة والادخار والاستثمار واعتبارها الادارة الرئيسية للحد من التضخم.

وعلينا التأكد من فرضيةالفريق الاقتصادي العراقي الرسمي) التي تدعي ان ((الدعم)) والمقصود به دعم المنتجات النفطية والحاجات الاساسية الاستهلاكية والخدمية ــ ادى الى الافراط والتبذير في الاستهلاك العام قد اضعف الاستثمارات العامة وزاد من عجز القطاع واضعف الاستثمار الخاص وزاد من حجم التضخم(٣.عدم كفاءة المؤسسات المالية العاملة فاذا كان شروط المؤسسات المالية الجيدة:

- سلامة اسس البناء
- كفاءة ادارة النفقات والايرادات
- كفاءة نظام الموازنة الذي تعمل به
- الشفافية ومبدأ المساءلة المالية

علينا التسليم بحقيقة عدم الكفاءة هذه تعود الى سياسة تراكمية مدتها نصف قرن خلت. وفي هذا الصدد يقول الاستاذ سعيد عبود السامرائي في كتابة) التطور الاقتصادي الحديث في العراق (١٩٧٥- مايلي: ان السياسة المالية في العراق دأبت ومنذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على زيادة النفقات العامة للميزانية الاعتيادية، دون ان تهتم كثيراً بتدبير الموارد الكافية لتغطيتها حيث استمرت النفقات العامة تزداد سنة بعد اخرى دون ان يصاحب ذلك زيادة مماثلة او مقاربة في الأيرادات العامة، وهذا مما ادى الى زيادة الاعتماد على عوائد البترول في تمويل الميزانية العامة الى زيادة التمويل بالعجز سنة بعد اخرى حتى بلغ مجموع حوالات الخزينة وسندات الحكومة العراقية قرابة ١٠٨ ملايين دينار عام ١٩٤١ بعد ان كانت بحدود ١١ مليون دينار عام ١٩٥٨ – ص ٢٤١ كانت ايرادات النفط تمثل ٨٧ ٪ من الايرادات العامة قبل ان ترتفع الى ٩٣٪ وحيث ان الكثيرين يدعون الى استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق استقرار الدورة الاقتصادية، وان الرباط الدولي الذي يربط الاقتصاديات ببعضها له مضاعفة، فحين يعم الكساد اوروبا، كما حدث في اوائل عقد التسعينيات فأن الولايات المتحدة تتوعك ايضاً. والاية اليوم تفعل العكس، فالركود الاقتصادي الامريكي الذي يجري الحديث عنه اليوم يصيب الاقتصاد الاوروبي، فكما هو معروف من ان السياسة المالية للحكومة تتكون من مشترياتها من السلع والخدمات والضرائب والدفعات التحويلية، يمكن للحكومة ان تحدد كم من الانتاج المحلي الاجمالي N_D_P يجب تقسيمه مابين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والانفاق الاستثماري والاستيرادات، وكيف يجب تقسيم عبء شحن السلع والخدمات العامة والمنافع مابين الشعب، هذا اذا علمنا ان سلطة الحكومة المالية عبر مؤسساتها المالية وهذا يحدد كفاءة ادارة النفقات والايرادات والشفافية ومبدأ المساءلة) من تأثير رئيسي على دورة الاعمال القصيرة المدى على الانتاج والعمالة والأسعار.

٤.ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي:

ويندرج هذا الاجراء ضمن السياسة النقدية الجديدة التي اتبعت بعد ٢٠٠٣ بعد ان وصلت قيمة الدينار إلى ادنى مستوياته، وبعد ان تم التأكد من ان حجم الكتلة النقدية في التداول قد قاربت ٥ تريليون دينار من دون اسناد مناسب من العملات الصعبة والذهب.اذ لايمكن الاطمئنان الى الاستقرار الاقتصادي بدلالة استقرار صرف الدينار مقابل الدولار في لحظة ما بين الفروق الواسعة بين اقتصاد دولة الدولار واقتصاد دولة الدينار لان كلا من العملتين يستمد قوته على الامد المتوسط في الاقل من قوة وحجم ومتانة اقتصادة وعوامل اخرى عديدة لامجال لذكرها الان، بعكس ما تعتقده السياسة النقدية العراقية من تغير سعر الفائدة او وضع هدف مسبق لخفض السعر ٤٠٪ خلال ٢٠٠٧ بأعلان وعد ذي بعد رسمي سياسي وليس اقتصادياً بتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي بزيادة قيمته مقابل الدولار ــ وان تحقق هذا الوعد، فهل تمت دراسة اثره في الاقتصاد العراقي من ناحية ان جميع الايرادات سوف تنقص بحجم الزيادة الموعودة من قيمة الدينار مقابل الدولار؟

وهذه حقيقة لا تحتاج الى معادلات حسابية او اقتصادية معقدة لكي تكون مفهومة هذا الخطأ في السياسة النقدية الحالية يضاف اليه خطأ اخر يرتبط به وهو توقف وضعف القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة، يدفع الاقتصاد العراقي بقوة نحو هاوية الاستمرار على سد احتياجاته في الاستهلاك الخاص والعام عن طريق الاستيراد بالدولار الامريكي الذي تم شراؤه في اسواق المال العراقية ما يهيئ ظرفاً مناسباً للمضاربة في سوق البورصة للدينارامام العملات الاجنبية القوية وهو نفس خطأ نظام لصرف الفائدة على استثمار ودائع الدولار في البنك المركزي العراقي لغرض منع تحويل الاموال العراقية الى الدولار وما يؤدي هذا الاجراء من بقاء سعر صرف الدينار العراقي متذبذباً امام الدولار اي رفع قيمة العملة الوطنية (الدينار)عن طريق الدعم النقدي فقط تؤدي بدورها الى رفع كلفة المنتجات من الصناعة الوطنية النامية المعتمدة على مصادر او مواد اولية مستوردة غير طبيعية) وعدم قدرتها على منافسة السلع والبضائع المستوردة، المنفردة في اغراق السوق المحلية حتى بالسلع والخدمات الرديئة، فاذن ستسبب هذه السياسة زيادة الاستيرادات واذا ما علمنا ان نسبة اعتماد الاقتصاد العراقي في سد احتياجاته الخاصة والعامة يتعدى الـ ٩٠٪ ندرك اثر السياسة النقدية والمالية على الاستيرادات من السلع الاجنبية في تكريس خطر التشوه والخلل في هيكل الاقتصاد العراقي (وهو ما يسمى بالمرض الهولندي.

٥. نسب توزيع الايرادات النفطية بين الاستثمار والاستهلاك والاستيراد:ــ اهملت ستراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية الاسترشاد بمعايير التنمية المستدامة القائمة على النسب المثالية في توزيع الايرادات بين الاستثمار العام والاستهلاك الخاص والاستيراد خلال الخمسة عقود الاخيرة وذلك لاسباب من بعضها:

- صعوبة وتعقيد العمل بسياسة التوازن في النمو الاقتصادي القطاعي والجغرافي. مقابل سهولة القرار السياسي والفردي في تكريس سياسة الانفاق التشغيلي.
- غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبار الاقتصادي في وقت مبكر في تحقيق المكاسب السياسية السريعة في خطب ود الجماهير الفقيرة الواسعة، عن طريق زيادة الرواتب والاجور لذوي الدخل المحدود، لعدم امكانية تحقيق زيادة القدرة الشرائية.- الحروب الداخلية والخارجية واثرها في بعثرة الاموال خارج نطاق التنمية.- عدم وجود ستراتيجية وسياسة اقتصادية حتى بعد صدور الدستور الدائم بالاتكال على السياسة النقدية والمالية المعتمدة على المنافع المتحققة من الحرية المنفلتة التي حققها تدفق السلع المختلفة للتجارة الخارجية، والانتظار الطويل لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية، بينما يتجاهل حقيقة الدور الذي يلعبه تراكم الاحتياطيات (الفوائض) من العملة الاجنبية من بيع النفط الخام باسعاره الحالية المرتفعة، في دعم سعر الصرف العراقي والمقرر مسبقاً، والاعتماد على هذه السياسة فقط في تأمين القدرة على تحويل الزيادة في الاستيراد.

الزبيدي يناقش إصلاح الإدارة المالية مع ممثلي البنك الدولي

بغداد / المدى

أكد وزير المالية باقر جبر الزبيدي أهمية مشروع (PFM) والخاص بإصلاح الإدارة المالية في العراق.. جاء ذلك خلال اجتماع موسع نظمته وزارة المالية مع ممثلي البنك الدولي والمؤسسة البريطانية للمساعدات الدولية(DFID) والخزانة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وممثلين عن سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا والدنمارك ومؤسسة المساعدات الأمريكية (USAD) .. وذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي في الوزارة تلقت المدى نسخة منه : ان الزبيدي أشار إلى تحسن مصادر التمويل وتوجيهها نحو الأهداف المخطط لها و تطوير القدرات الذاتية للأجهزة المالية في الوزارة وفي مختلف الوزارات. مشيدا بدور البنك الدولي والمؤسسة البريطانية للمساعدات الدولية(DFID) ومؤسسة المساعدات الأمريكية (USAD) والاتحاد الأوربي ووزارة الخزانة الأمريكية لدعم هذا المشروع الحيوي لأنه يعتبر من أولويات خطة وزارة المالية لعام ٢٠٠٩ وحث الدول المانحة على المساهمة في تنظيم خطة العمل لإصلاح الإدارة المالية التي تم التوصل إليها مع البنك الدولي.

وأشار البيان إلى ملاحظات ممثل البنك الدولي الذي أشار إلى إن هذا اللقاء المهم يهدف إلى التنسيق بين المانحين الدوليين لتحسين نوعية الأداء للإدارة المالية في مجال إعداد الموازنة وبناء القدرات بنوعية عالية وخصوصا الاقتصادية منها كما يسهم المشروع في تقديم مساعدات فنية لتنفيذ الموازنة ونظام المدفوعات ونظام الخزانة والتدقيق والمراجعة الداخلية إضافة إلى مساعدات في مجال نظام التوريدات (المشتريات) . وأشار ممثل المؤسسة البريطانية للمساعدات الدولية(DFID) إلى أهمية العمل مع وزراه المالية والمانحين الدوليين في القطاع لما له من أهمية أساسية حيث إن المشروع قد وصل إلى حيز التنفيذ بعد انجاز الأبحاث الخاصة بالمشروع حيث ركز على أهمية دور المؤسسة البريطانية للمساعدات الدولية(DFID) لدعم المشروع ومراجعة اعداد ستراتيجية الموازنة مؤكداً على أهمية الشروع بتشكيل مجموعة عمل لوضع ستراتيجية الموازنة لعام ٢٠١٠ والتواصل بين مجموعة العمل من خلال اللقاءات الدورية الأسبوعية التي تسهم في إنضاج والوصول إلى النتائج المرجوة إضافة إلى تشكيل لجنة رئيسية للمشروع لوضع إلية للتعاون حيث أوعز وزير المالية بتشكيل فريق العمل برئاسة د.كاظم علي المدير العام الدائرة الاقتصادية في الوزارة .

وقال ممثل وزارة الخزانة الأمريكية : إن وزارة الخزينة قد خصصت خبراء لدعم المشروع في مجال الموازنة والتخطيط المالي المتوسط المدى مشيرا إلى التعاون المثمر مع وزارة المالية العراقية في مجال النظام المحاسبي ونظام إطلاق المصروفات ومراجعة الأموال ونظام تنظيف الأرصدة في البنك المركزي العراقي قد وصلت إلى مرحلة متقدمة .

وتحدثت ممثلة الأمم المتحدة وممثل الاتحاد الأوروبي وممثل السفارة

الاسترالية في العراق عن هذا المشروع والدعم المقدم له من اجل النهوض بالواقع المالي والاقتصادي في العراق مشيرا إلى إن وزارة المالية العراقية قد شهدت تطور ملموسا في مجال عملها .

توقعات بهبوط الطلب العالمي على النفط

متابعة المدى الاقتصادي

قالت مؤسسة وود ماكنزي لاستشارات الطاقة يوم الخميس انه من المتوقع ان يهبط الطلب العالمي على النفط ١,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٩ مع تسبب الكساد العالمي الحاد في تراجع الاستهلاك في الدول الصناعية والنامية.. ذكرت ذلك (رويترز) وأضافت : ان المؤسسة الاستشارية تتوقع ان يتباطأ نمو الطلب بشدة في البلدان خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من زيادته ١,٥ مليون ب-ي في العام ٢٠٠٨ .

وقال جون ووترلو محلل الطلب الرئيسي في مؤسسة وود ماكنزي «الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثر بدرجة أقل كثيرا في عام ٢٠٠٨ لكن الكساد الاقتصادي يؤثر الان في الطلب ومن المتوقع ان يتقلص النمو في الطلب الى ٢٠٠ الف ب-ي في عام ٢٠٠٩.. ومن المتوقع ان ينخفض الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١,٧ مليون ب-ي في عام ٢٠٠٩ لان الدول المتقدمة اكثر عرضة للكساد.. وتتوقع وود ماكنزي ان ينكمش الاقتصاد العالمي ٠,٦ في المئة في عام ٢٠٠٩

وعلى صعيد متصل صعدت اسعار النفط الامريكي للعقود الاجلة فوق مستوى ٣٤ دولارا للبرميل في التعاملات الاسيوية يوم الجمعة بعد خمس جلسات متتالية من الخسائر مدعومة بصعود الاسهم الامريكية في اوخر التعاملات ليل الخميس بفضل انباء بأن الحكومة الامريكية تعكف على وضع خطة لمساعدة اصحاب المساكن الذين يواجهون مشاكل في سداد قروضهم العقارية وهو ما ساعد على زيادة التفاؤل في الاسواق.. نقلت ذلك (رويترز) وأضافت ان مكاسب الخام يقيدها استمرار المخاوف بشان اثار التباطؤ الاقتصادي العالمي على طلب النفط.. وارتفع الخام الامريكي الخفيف لعقود تسليم اذار ٤٤ سنتا أو ١,٢٩ في المئة الي ٣٤,٤٢ دولار للبرميل بحلول الساعة ٠٤٢٠ بتوقيت جرينتش بعد ان هبط ١,٩٦ دولار في الجلسة السابقة ليغلق على ٣٣,٩٨ دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ التاسع عشر من كانون الاول.

وتراجع خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٣ سنتات الي ٤٦,٠٠ دولارا للبرميل.وبلغت خسائر النفط الامريكي نحو ١٤ في المئة هذا لاسبوع ليهبط الى ادني مستوى له في ثلاثة اسابيع متأثرا باستمرار المخاوف بشان الطلب وشكوك في فعالية خطة الحكومة الامريكية لانقاذ البنوك.

وتلقت أسعار النفط ضربة موجعة بعد أن قالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان مخزونات النفط الخام التجارية في امريكا زادت ٤,٧ مليون برميل الى ٣٥٠,٨ مليون برميل في الاسبوع المنتهي في السادس من شباط مقارنة مع توقعات لزيادة قدرها ٣,١ مليون برميل.. من جهة أخرى قال وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل يوم الخميس ان نسبة التزام اوبك بتخفيضات الانتاج المتفق عليها وصلت الى ٨٥ في المئة.

واضاف قوله انه يتوقع ان تزيد نسبة الالتزام الى مئة في المئة بحلول موعد الاجتماع القادم للمنظمة في اذار.

وقال خليل انه «سيتعين» على أعضاء أوبك ان يجروا مزيدا من تخفيض انتاجهم اذا اتفقت أوبك على جولة أخرى من التخفيضات حينما تجتمع في آذار.

ونقلت (رويترز) عن خليل قوله «اذا اضطررنا الى إتخاذ قرار بخفض الانتاج فسوف يخفض كل عضو انتاجه وفق هذه الحصص. لا بد من ان يفعلوا فهم جزء من فريق.»

وكان خليل في وزارة الطاقة من أجل اول اجتماع له مع وزير الطاقة الامريكي الجديد ستيفن تشو.

وقال خليل بعد الاجتماع «تحادثنا في قضايا السياسة.. كيف يمكننا تحسين كفاءة استخدامنا للطاقة وكيف يمكننا تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة.»

وقال انهما لم يناقشا اجتماع اوبك في الشهر القادم.

بأختصار

- قال السناتور هاري ريد زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي ان المجلس اقترح بعد ظهر يوم أمس الجمعة حزمة حوافز اقتصادية قيمتها ٧٨٩ مليار دولار يريد الرئيس باراك اوباما من الكونجرس ان يقرها هذا الاسبوع لانعاش الاقتصاد المنهك.
- هبط الين الياباني امام العملات الرئيسية في التعاملات الاسيوية يوم الجمعة مع صعود اسواق الاسهم في اسيا مدعومة بامال بشان برنامج الحكومة الامريكية لدعم سوق القروض العقارية.
- صعدت الاسهم اليابانية في التعاملات المبكرة يوم الجمعة مدعومة بمكاسب لاسهم شركات التصدير مع تراجع قيمة الين واغلاق الاسهم الامريكية في وول ستريت على ارتفاع.
- قال البيت الابيض يوم الخميس ان السناتور الجمهوري جاد جريج انسحب كمرشح لمنصب وزير التجارة بسبب خلافات مع ادارة الرئيس باراك اوباما حول الاولويات الاقتصادية.
- أغلقت الاسهم الامريكية مرتفعة في معظمها يوم الخميس اذ سجلت انتعاشة اواخر التعامل بعد أن أفادت وكالة انباء رويترز ان حكومة أوباما تدرس برنامجا لدعم اقساط القروض العقارية لاصحاب المنازل المعسرين.
- قال مسؤولون غاضبون من المكتب الحكومي للاحصاءات ان إجمالي الناتج المحلي لفرنسا هبط ١,٢ في المئة في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨ مُسجلا أكبر هبوط له في ٣٤ عاما.
- قالت مصادر بالصناعة يوم الجمعة ان من المتوقع أن تستورد السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ٢,٣ مليون طن من الديزل هذا العام وذلك بزيادة مقدارها الثلث من ١,٦٨ مليون طن العام الماضي.
- قالت مصادر لدى مشترين اسيويين يوم الجمعة ان الكويت أخطرت ثلاثة في الاقل من مشتري النفط بعقود محددة المدة في آسيا أنها ستبقي على خفض امدادات الخام في اذار عند خمسة بالمئة وذلك دون تغيير عن شباط.

تشكيل مجلس مشترك للسياسات الزراعية والمائية

بغداد/ وكالات

استعرض مجلس وكلاء الوزارات العراقية، الخميس، إمكانية تشكيل مجلس مشترك للسياسات الزراعية والمائية، فيما عرضت الامم المتحدة المساعدة بتهيئة الخبراء لإيجاد حلول واقعية لقضايا المياه في البلدان المتشاركة فيها.

وقال بيان للأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ان المجلس "إستعرض في جلسته الثالثة لعام ٢٠٠٩ المنعقدة يوم (الخميس)، موضوع واقع ومستقبل الموارد المائية في العراق" وذلك في ضوء "اللجنة المشكلة من مجلس الأمن الوطني بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدد من الوزارات ذات العلاقة بالموارد المائية".وبحسب البيان فان المستشار في وزارة الموارد المائية محمد الشبلي "عرض الواقع الحالي للمياه والسدود والخزانات والأراضي الصالحة للزراعة وإحتياجاتها، ومستوى أداء مصبات البزل الرئيسية" في حين تطرق وكيل وزارة الموارد المائية الى "الواقع المائي الحالي وعلاقته بدول الجوار والتصورات القانونية والتشريعية لهذه القضية، كنمط من العلاقات مع الدول المتشاركة في المياه".وكان العام الماضي قد شهد موجة جفاف حادة في العراق، أدت الى ضعف انتاج المحاصيل في المناطق التي تعتمد في زراعتها على الامطار والتي تسمى المناطق الديمية مثل الاراضي الزراعية في الموصل وكركوك، ما ادى الى اعلان الجفاف في العراق وتعويض المتضررين من الفلاحين.وبحسب البيان فان ممثل مجلس الأمن الوطني استعرض "التوصيات التي تمخضت عن إجتماع اللجنة المذكورة وعرض توصياتها بهدف بلورتها كسياسات عملية لتعرض على مجلس الوزراء" وعلى وجه الخصوص "إمكانية تشكيل مجلس مشترك للسياسات الزراعية و المائية".

وذكر البيان ان "ديفيد شيرارد ممثل الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية، شارك في النقاش حيث عرض إمكانية مساعدة الأمم المتحدة بتهيئة الخبراء والإختصاصيين" وذلك لـ"دعم مختلف الجهود الرامية لإيجاد حلول واقعية لقضايا المياه في البلدان المتشاركة بها".ويشترك العراق مع كل من ايران وتركيا وسوريا في مصادر المياه، الا انه يعاني حاليا قلة المياه الواصلة الى اراضيه بسبب تعدي الدول الثلاث على حصته المائية، اثر بنائها عدداً كبيراً من السدود داخل اراضيها دون اتفاق مسبق مع العراق.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يرفع توصياته للمجلس الوزاري

القاهرة / فوزية حميد

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في مقر الجامعة العربية ضمن دورته العادية (٨٣) جلسةً على مستوى كبار المسؤولين لإقرار التوصيات ورفعها الى المجلس وعلى المستوى الوزاري حيث يمثل العراق الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني وزيرالتجارة لحضور تلك الأجتماعات .

أكد ذلك د. داخل جواد المدير العام لدائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة ، وأضاف أن الاجتماعات التي جرت في الايام الثلاثة الماضية أقرت متابعة تنفيذ ما تم اقراره في قمة الكويت الاقتصادية التي جرت الشهر الماضي ووضع اليات التنفيذ وبمشاركة المؤسسات دات العلاقة والقطاع الخاص العربي اضافة الى مناقشة الموضوعات التي تم اقرارها في جدول اعمال قمة الدوحة والتي من المؤمل عقدها في الدوحة الشهر المقبل .

مضيفاً ان الاجتماعات في المجلس أقرت التوصيات التي تتعلق بالسياسات التجارية المعتمدة لدى الدول العربية لإيجاد السبل والآليات بما يضمن الوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع اليات التعاون في مجال تبادل شهادات المطابقة والمنشأ بين الدول العربية وتعزيز التعاون الكمركي العربي وتشكيل لجنة الاتحاد الكمركي لتحديد مجالات التعاون الاداري بين الادارات الكمركية للاسعار المرجعية .

مؤكداً ان اجتماعات المجلس للجنة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضت مواضيع اجتماعات وزراء الصحة العرب وبما يخدم مشروعات النشاطات العربية المشتركة وتأمين افضل الخدمات الصحية للمواطن العربي وقرارات الدور ة ٣١ لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب اضافة الى مناقشة موضوع البرلمان العربي للاطفال لعرضه على اللجنة الاجتماعية للمجلس في دورته المقبلة .

شركات نفطية تقدم عروضاً للعمل في ذي قار

المدى / وكالات

ذكرت هيئة الاستثمار في محافظة ذي قار، الخميس، انها تلقت عروضا من شركات أجنبية للعمل في المجالات النفطية بالمحافظة، حسبما ذكر بيان للهيئة.. وقال البيان بحسب وكالة (أصوات العراق) إن "هيئة الاستثمار في محافظة ذي قار تعلن عن تلقيها عروضا من شركات أجنبية مختلفة (لم تسمها) ترغب في العمل في مجال الصناعات النفطية وبناء المصافي".وأضاف البيان بحسب الوكالة : أن الهيئة "اجتمعت مع وزارة النفط من اجل التنسيق للوصول الى أفضل الصياغات والنتائج التي تسهم في تطوير وتعزيز الاقتصاد العراقي"، مبيناً ان "قانون الاستثمار رقم١٣ لسنة ٢٠٠٦ يبحث عن شكل جديد يقوي الاقتصاد الأحادي الذي اعتمدت عليه البلاد منذ زمن طويل".وناشد البيان "وزارة النفط ان تبدي مرونة أكثر من تلك التي أبدتها في الاجتماعات الأربعة السابقة وان تقلص الروتين الذي يسهم بفاعلية بقتل الوقت الذي يعتبر مهما جدا لدى المستثمر ولدى العراقيين ايضا الذين ينظرون الى المشاريع بشغف .. وعلى صعيد متصل قال رئيس الوزراء نوري المالكي، الخميس، ان تطوير الاقتصاد العراقي وإقامة مشاريع البناء والاعمار، مرهون بجهود العاملين في وزارة النفط، معتبرا ان الثروة النفطية هي "قلب الاقتصاد العراقي".

جاء ذلك خلال إستقبال المالكي الخميس، وزير النفط حسين الشهرستاني وعددا من المسؤولين في الوزارة، بحسب بيان لمجلس الوزراء.واضاف المالكي، بحسب (اصوات العراق) أن العراق "يعتمد بشكل كبير على الثروة النفطية لانها تشكل قلب الاقتصاد العراقي، وعلينا الحفاظ على هذه الثروة لان كل من يتحدث عن الاعمار والبناء وتطوير الاقتصاد يراهن على جهود العاملين في الوزارة".وتابع المالكي قائلا "بعد ان إستتب الامن، أخذ البلد يتجه نحو البناء وتحسين مستوى الخدمات لان الاسباب التي كانت تقف أمام تطوير الاقتصاد وإقامة مشاريع البناء والاعمار قد زالت، وعليكم زيادة جهودكم، وبدورنا سنقوم بتوفير كل الامكانات والتسهيلات التي تساعد على تقدم عملكم".

وبحسب الوكالة ، فان المالكي اشار الى أن "الشركات العالمية تتسابق للعمل والاستثمار والمساهمة في مشاريع البناء والاعما ربعد ان كانت تمتنع عن العمل في العراق نتيجة الظروف الامنية السابقة"، مشيدا في الوقت نفسه بـ"الانجازات التي حققتها وزارة النفط والجهود التي تبذلها الكوادر العاملة فيها، والحكومة ستقدم كل ما يدعم عمل هذا القطاع المهم والحيوي وباقي القطاعات الحيوية الاخرى في البلاد".